

**السادة مساهمي شركة البخور الذكي للتجارة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،**

بناءً على المادة 88 من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، يسر لجنة المراجعة أن تقدم للمساهمين الكرام ضمن مرفقات الجمعية العمومية العادية في تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، وما تقدمت به اللجنة من أعمال في نطاق اختصاصاتها.

**(1) مقدمة** يُعد وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال من الركائز الأساسية لمسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتطلع لجنة المراجعة في شركة البخور الذكي للتجارة بدور محوري في ضمان كفاءة وفاعلية هذا النظام. تتألف اللجنة من 3 أعضاء مستقلين، تأكيداً على مبادئ الاستقلالية والحوكمة الرشيدة.

**(2) تتطلع لجنة المراجعة بالمهام الأساسية التالية:**

• **القوائم والتقارير المالية:**

- دراسة ومراجعة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- دراسة السياسات المحاسبية المطبقة وإبداء ملاحظات اللجنة وأي توصيات بشأنها، وفحص التقديرات المحاسبية.
- إبداء الرأي الفني، بناءً على طلب مجلس الإدارة، حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تمكن المساهمين والمستثمرين من تقييم الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل جوهرية أو غير اعتيادية تتضمنها التقارير المالية.
- التدقيق في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يقوم بمهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الهامة الواردة في التقارير المالية.

• **المراجعة الداخلية:**

- دراسة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- الرقابة والإشراف على أداء إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافأته.

• **مراجع الحسابات:**

- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التأكد من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة وإبداء ملاحظاته حيال ذلك.
- الإجابة على استفسارات مراجع حسابات الشركة.
- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

• **الالتزام:**

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترحة إجراؤها مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم ملاحظاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- رفع أي مسائل ترى اللجنة ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة وتقديم توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.



**(3) الأعمال التي قامت بها اللجنة الحالية خلال العام 2025 م:** عقدت لجنة المراجعة الحالية خلال عام 2025 م اجتماعين (2) بحضور جميع أعضائها، وذلك بهدف إجراء تقييم مستقل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الثقة في القوائم المالية. وفي هذا السياق، قامت لجنة المراجعة بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

• **القوائم والتقارير المالية:**

- قامت اللجنة بمراجعة التحديثات المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية للفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025 م، قبل عرضها على مجلس الإدارة؛ وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.
- اطّلت اللجنة على الإفصاحات المالية، وشمل ذلك مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية ومجالات الأحكام الرئيسية والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والامتطلبات القانونية والتنظيمية.

• **الرقابة الداخلية والمراجعة:**

- الرقابة والإشراف على أداء إدارة المراجعة الداخلية في الشركة.

• **مراجع الحسابات الخارجي:**

- قامت اللجنة بمراجعة والتحقق من استقلالية مدقق الحسابات وموضوعيته وعدالته، وراجعت تقريره ومؤهلاته وتعليقاته فيما يتعلق بالقوائم المالية للشركة ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

• **الالتزام:**

- اطّلت اللجنة على تقارير أي سلطة إشرافية أو تنظيمية مختصة للمساعدة في تقييم ما إذا كانت الشركة قد اتخذت الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح والسياسات المعمول بها.

**(4) رأي اللجنة عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، والمالية، وإدارة المخاطر:** وفقاً للفقرة (أ) من المادة الثامنة والثمانين من لائحة حوكمة الشركات، تؤكد لجنة المراجعة على أهمية وجود نظام رقابة داخلية متين وفعال، يتم تصميمه وتنفيذه تحت إشراف مجلس الإدارة، لضمان تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية. تحقيقاً لهذه الغاية، تشرف اللجنة على وضع نظام شامل للرقابة الداخلية، يخضع للدراسة والمراجعة الدورية، لضمان فعاليته على مستوى الشركة.

بناءً على نتائج تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الشركة، توصلت لجنة المراجعة إلى الرأي التالي:

**01.** تحرص لجنة المراجعة على إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال يتضمن سياسات وإجراءات يتم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وعليه يتم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية تقوم لجنة المراجعة بدراسته ومراجعته سنوياً والذي يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى الشركة، كما تقوم الشركة ببذل جهود متكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المستمرة للسياسات والإجراءات للحد من أي تجاوزات ولتجنب وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

**02.** قامت لجنة المراجعة بالتركيز على المسائل ذات المخاطر المرتفعة من خلال اعتماد خطة المراجعة المبنية على المخاطر، ومتابعة الأمور المتعلقة بكفاية وفعالية الإجراءات الرقابية بالإضافة إلى الأعمال الأخرى، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية التي أجريت خلال العام المالي 2025م للتأكد من فعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية.

**03.** بناءً على نتائج تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الشركة، ترى اللجنة أن بيئة ونظام الرقابة الداخلية المعمول به في الشركة حالياً يعمل بشكل كافٍ وفعال ويتم مراقبته بصورة منتظمة لعمل التحسينات اللازمة بشكل متواصل، وتستمر الشركة في سعيها الدائم لتعزيز وتطوير نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعاليته تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول القدرة على منع جميع المخاطر أو التهديدات المحتملة.

تؤكد لجنة المراجعة في شركة البخور الذكي للتجارة أن أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر مصممة بشكل فعال وتعمل بكفاءة، ولا يوجد ضعف جوهري فيها يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وحماية أصولها، كما ترى اللجنة أن هذه الأنظمة كافية لضمان الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها.

سهيل عبدالله حيان رئيس لجنة المراجعة

